

وثيقة معلومات المشروع

التمويل الإضافي

رقم التقرير: PIDA14404

اسم المشروع	برنامج الاستجابة الطارئة لقطاع غزة المنفذ في إطار منحة التمويل الإضافي للمرحلة الثانية من مشروع تطوير البلديات (P152523)
اسم المشروع الأصلي (المشروع الأم)	قطاع غزة - المرحلة الثانية من مشروع تطوير البلديات (O127163)
المنطقة	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
البلد	الضفة الغربية وقطاع غزة
القطاع / القطاعات	إدارة الحكومة الإقليمية (26%)، ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية (23%)، ووسائل النقل المدنية (23%)، والقطاع العام لمياه الشرب والصرف الصحي والحماية من الفيضانات (23%) وغيرها من قطاعات الطاقة المتجددة الأخرى (5%)
الموضوع/ المواضيع	الخدمات في المناطق المدنية والمساكن للفقراء (76%)، والحكومة الإلكترونية (8%)، وتغير المناخ (6%)، والنوع الاجتماعي (الجندر) (5%)، وحوكمة البلديات وبناء المؤسسات (5%)
أداة الإقراض	تمويل مشاريع استثمارية
معرف المشروع	P152523
معرف المشروع (المشروع الأم)	P127163
الجهة/ الجهات المقترضة	منظمة التحرير الفلسطينية
الوكالة المنفذة	صندوق تطوير وإقراض البلديات
فئة التصنيف البيئي	الفئة "ب" - تقييم جزئي
تاريخ إعداد / تحديث وثيقة معلومات المشروع	24 أيلول/ سبتمبر 2014
تاريخ الموافقة على / الكشف عن وثيقة معلومات المشروع	24 أيلول/ سبتمبر 2014
التاريخ المتوقع لموافقة مجلس الإدارة	30 تشرين أول/ أكتوبر 2014

قرارات	
قرارات أخرى	

I. سياق المشروع

سياق البلد

لقد استمر الصراع المسلح الأخير الذي شهده قطاع غزة فترة امتدت من 8 تموز/ يوليو وحتى 26 آب/ أغسطس، وهو صراع ترك آثاراً مدمرة على سكان القطاع وعلى البنية التحتية على حد سواء. وبحسب التقديرات الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية – أوتشا، فقد بلغ عدد الأشخاص الذين لقوا حتفهم من جراء هذا الصراع نحو 2,131 شخصاً؛ كما أصيب ما يقرب من 11,000 شخص؛ بالإضافة إلى نزوح حوالي 0.5 مليون نسمة، أي ما يعادل نحو ثلث مجموع السكان في غزة. وحتى قبل اندلاع هذا الصراع، فقد شهدت معدلات البطالة في غزة ارتفاعاً لتصل إلى نسبة 45 بالمائة، (حزيران/ يونيو 2014)، حيث وصلت نسبة البطالة في أوساط فئة الشباب إلى ما يقرب من 70 بالمائة. وفي حين أنه لا تتوفر تقديرات حديثة حول معدل الفقر، إلا أنه يُعتقد بأن ما يقرب من نصف سكان غزة يعيشون تحت خط الفقر، ناهيك عن أن ما نسبته 70 بالمائة من سكان القطاع قد اعتمدوا بالفعل على المعونات حتى قبل اندلاع النزاع الأخير. ولم يتم العمل بعد على بلورة قياس كمي كامل للأثر الذي طال الاقتصاد من جراء الحرب على غزة، إلا أنه دون أدنى شك أثر شديد. وتُقدر الخسارة التي لحقت بالنتائج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع التوقعات لفترة ما قبل الصراع بأكثر من 0.65 مليار دولار أمريكي، فقد توقف النشاط الاقتصادي في غزة لمدة شهرين تقريباً. وبصفة عامة، يتوقع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن ينكمش الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 4 بالمائة تقريباً بالقيمة الحقيقية، مع نمو متوقع بنسبة 15 بالمائة في قطاع غزة و 0.5 بالمائة في الضفة الغربية.

أما على صعيد البنية التحتية، فقد أفضى الصراع إلى تدمير واسع النطاق للبنية التحتية في القطاع. ونتيجة لذلك، فإن الاحتياجات إلى الإغاثة الفورية ومساعدات الإنعاش المبكر تعتبر هائلة. من جهتها، عملت السلطة الفلسطينية، بالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي، على تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة للتخفيف من أثر الحرب في غزة. وبموازاة ذلك، تعكف السلطة الفلسطينية على إعداد خطة شاملة لمعالجة فترة ما بعد حرب غزة. وبناءً على طلب من السلطة الفلسطينية، فإن البنك الدولي يساهم في تقييم الأضرار في القطاعات التي تتضمن تنفيذ تدخلات له بوصفه أحد شركاء السلطة الفلسطينية في تنفيذ المشاريع. وهذه القطاعات تشمل، المياه والصرف الصحي، والطاقة وتطوير البلديات. كما يعمل البنك الدولي على دعم مؤسسات السلطة الفلسطينية ذات العلاقة في بناء خط الأساس للبيانات المتعلقة بالأضرار؛ وتحليلها؛ والتحقق منها وتقدير حجمها؛ وتحليل عملية تقديم الخدمات والآثار الاجتماعية والاقتصادية؛ بالإضافة إلى بلورة تقديرات أولية لحجم الاحتياجات في مجال إعادة الإعمار. وتشير التقييمات السريعة إلى أن الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية لقطاع المياه والصرف الصحي تقدر بنحو 34 مليون دولار أمريكي؛ بالإضافة إلى حوالي 42.5 مليون دولار أمريكي هي قيمة الأضرار التي لحقت بقطاع الكهرباء. أما قيمة الأضرار التي طالت البنية التحتية البلدية والمرافق العامة، فتُقدر بنحو 58.6 مليون دولار أمريكي، ويستثنى من ذلك الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية والشبكات التي تملكها وتشغلها المرافق الخدمائية الأخرى.

واستناداً إلى التقييمات السريعة للأضرار، فقد جرى العمل على إعداد مسودة أولية للخطة التي أطلق عليها اسم "الخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة" والتي جرت مشاركتها أيضاً مع البنك الدولي وغيره من شركاء التنمية للتشاور. ونظراً لأنه لم يجر بعد استكمال العمل على بلورة تقديرات كاملة لحجم الأضرار وتقييم الاحتياجات لكافة القطاعات ذات الصلة، فإن السلطة الفلسطينية تدرك بأن هذه الخطة ستكون وثيقة حية في الأشهر القليلة القادمة. وتعكف السلطة الفلسطينية حالياً على إطلاق دراسة مفصلة لتقييم الأضرار والاحتياجات من أجل تقدير النطاق الكامل للأضرار، والخسائر الاقتصادية واحتياجات إعادة الإعمار. وسوف تتم الاستفادة من البيانات والتقييمات القطاعية المتاحة، والتي تعمل السلطة الفلسطينية على تنفيذها حالياً، لبلورة التقييم المفصل للأضرار والاحتياجات، كما سيتم تجميع تلك البيانات والتقييمات في معيار قياسي واحد مقبول عالمياً لتحديد الأضرار، والخسائر والاحتياجات. وسيتم استخدام هذا المعيار في استكمال الخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة وأيضاً لتحديد أولويات التدخلات المنفذة من قبل السلطة الفلسطينية والجهات المانحة على حد سواء لتحقيق الإنعاش وإعادة الإعمار طويلة الأمد. ومع المساعدة المقدمة من فريق متعدد التخصصات ومتعدد الوكالات ومؤلف من وكالات الأمم المتحدة المعنية، والمفوضية الأوروبية والبنك الدولي، ستكون الحكومة هي الجهة التي ستتولى قيادة ملكية التقييم المفصل للأضرار والاحتياجات.

السياق القطاعي والمؤسسي

لقد تمخض الصراع الذي اندلع في غزة وتواصل خلال الفترة الواقعة ما بين تموز/ يوليو إلى آب/ أغسطس عن أضرار كبيرة طالّت كافة أنحاء قطاع غزة. وقد كانت البنية التحتية البلدية من بين القطاعات التي تعرضت لأضرار بالغة. ومن خلال التعاون الوثيق مع بلديات غزة والبالغ عددها 25 بلدية، عمل صندوق تطوير وإقراض البلديات على إعداد تقييم للأضرار البلدية وتمت المصادقة عليه من قبل وزارة الحكم المحلي. وبحسب هذا التقييم، فإن القيمة الإجمالية للأضرار تُقدر بنحو 58.6 مليون دولار أمريكي. ولم تقتصر الأضرار التي طالّت البنية التحتية على تدمير الطرق المحلية، والبنية التحتية لإدارة النفايات الصلبة، والمباني الإدارية والمعدات وإنارة الشوارع، بل إنها امتدت لتشمل أيضاً المراكز الثقافية التابعة للبلديات، والأسواق، والحدائق العامة والمرافق الترفيهية الأخرى. وقد تكبدت مدينة غزة حوالي 50 بالمائة من حجم الأضرار (27.8 مليون دولار أمريكي)، تليها مدن رفح (5.6 مليون دولار أمريكي)، وبيت حانون (4.6 مليون دولار أمريكي) وبلدة خزاة (3.1 مليون دولار أمريكي)، في حين تكبدت سبع بلديات أخرى أضراراً بقيمة تقديرية تتجاوز أُل 1 مليون دولار أمريكي. وعلى الرغم من أن البلديات الأكبر حجماً والتي تمتلك نطاقاً أوسع من الأصول قد عانت من قدر أكبر من الأضرار من حيث التكاليف المطلقة، إلا أن البلديات الأصغر حجماً قد راکمت هي الأخرى قدراً أكبر من الأضرار على مستوى الفرد الواحد. على سبيل المثال، تقدر قيمة الخسائر التي لحقت ببلدتي وادي غزة وخزاة، واللّتين تقعان على مقربة من الخط الأخضر (أي، المنطقة التي يحظر الوصول إليها في غزة والواقعة بجانب جدار الفصل)، بما يتراوح بين 356 إلى 326 دولار أمريكي للفرد الواحد، وهي تمثل بعض أعلى معدلات الأضرار للفرد الواحد.

وبالإضافة إلى الأضرار المادية، فقد تأثرت قدرة البلديات على الحفاظ على توفير الخدمات الأساسية بصورة كبيرة من جراء الأثر الذي خلفه الصراع على أوضاعها المالية. وتتألف مصادر إيرادات البلديات في الغالب من رسوم المستخدمين والرسوم التي يتم تقاضيها من المواطنين الذين أضحووا غير قادرين على سداد هذه الرسوم في أعقاب الحرب. ولكي تستعيد قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية للسكان، فإن بلديات غزة بحاجة إلى توفير دعم مالي كبير لها. وتقدر كلفة الاحتياجات العاجلة

لدعم تكاليف أعمال التشغيل والصيانة للبلديات بنحو 14.5 مليون دولار أمريكي. وقد كانت المرحلة الثانية من مشروع تطوير البلديات مصدراً موثقاً لإتاحة التمويل الاستثماري للبلديات ناهيك عن كونها تعتبر قناة سريعة وموثوقة لتوفير الدعم القائم على أساس الطلب من خلال آلية تخصيص تتسم بشفافيتها. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن المنح التي جرى توفيرها في إطار المرحلة الثانية من مشروع تطوير البلديات قد كانت فيما مضى مصدراً هاماً للتمويل الاستثماري للبلديات في غزة، إلا أن محدودية الأموال المتاحة في إطار هذا المشروع لن تتيح تلبية الاحتياجات الطارئة الحرجة التي واجهتها بلديات غزة في أعقاب حرب تموز/ يوليو - آب/ أغسطس 2014.

II. الهدف التنموي للمشروع

A. الهدف التنموي للمشروع الحالي - المشروع الأصلي

يتنمّل الهدف من وراء هذا المشروع في تحسين الممارسات الإدارية لدى البلديات لتقديم الخدمات على نحو أفضل ولتحقيق الشفافية في أداؤها.

B. الأهداف التنموية للمشروع المقترح - منحة التمويل الإضافي

سيكون الهدف التنموي المنقح للمشروع هو "تحسين ممارسات الجهة المتلقية للمنحة في مجال الإدارة البلدية لتحسين عملية تقديم الخدمات وزيادة مستوى الشفافية لدى البلديات، ولإستعادة الخدمات البلدية ذات الأولوية والتي تعطلت في أعقاب الصراع الذي شهده قطاع غزة.

III. وصف المشروع

اسم المكون

المكون الأول: توفير المنح للبلديات لتنفيذ استثمارات رأسمالية

التعليقات (اختياري)

يتم من خلال هذا المكون تخصيص المنح على أساس الأداء لتنفيذ استثمارات رأسمالية أو تغطية نفقات التشغيل وذلك من خلال صيغة تحويل تراعي التعداد السكاني، والحاجة وأداء البلدية.

اسم المكون

المكون الثاني: دعم الابتكارات والكفاءة البلدية

التعليقات (اختياري)

يتم من خلال هذا المكون تشجيع عملية التعلم والابتكار لتعزيز التنمية البلدية.

اسم المكون

المكون الثالث: بناء القدرات للبلديات ولصندوق تطوير وإفراض البلديات

التعليقات (اختياري)

يتم من خلال هذا المكون دعم البلديات للارتقاء إلى فئة أداء أعلى، بالإضافة إلى دعم الوكالة المنفذة لبناء قدراتها.

اسم المكون

المكون الرابع: دعم عملية تنفيذ المشروع والتكاليف الإدارية

التعليقات (اختياري)

يتم من خلال هذا المكون تمويل التكاليف المتعلقة بدعم عملية تنفيذ المشروع وإدارته.

اسم المكون

المكون الخامس: المنح الطارئة لبلديات غزة

التعليقات (اختياري)

سيتم من خلال هذا المكون تخصيص المنح لبلديات غزة لتنفيذ استثمارات رأسمالية في مجال تقديم الخدمات، بحسب الصلاحيات الموكلة إلى تلك البلديات وعلى نحو ما هو محدد في قانون المجالس المحلية رقم 1 للعام 1997، وللقطاعات التي يجري وصفها كقطاعات مؤهلة في وثيقة دليل العمليات فضلاً عن تغطية النفقات التشغيلية للبلديات، على غرار المكون الأول. وسيتم تقديم المخصصات المالية إلى البلديات استناداً إلى النتائج التي تخلص إليها دراسة تقييم الأضرار البلدية، والتي سيتم من خلالها تحديد الحصة التي سيتم تخصيصها لكل بلدية من هذه المنح. وفي أعقاب ذلك، ستعمل البلديات على تقديم مقترحات لمشاريع فرعية ذات أولوية ليتم تمويلها وتنفيذها مع المساعدة المقدمة من صندوق تطوير وإقراض البلديات. وسيكون من شأن لجوء البلديات إلى الإفصاح العام عن المعلومات المتعلقة بالمشاريع الفرعية ضمان الشفافية وتعزيز المساءلة الاجتماعية بين البلديات والمواطنين.

IV. التمويل (المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

0.00	اجمالي تمويل البنك الدولي	15.00	التكلفة الاجمالية للمشروع
		0.00	فجوة التمويل
	المبلغ		مصدر التمويل
	0.00		المقترض
	12.00		برنامج الشراكة لتطوير قطاع المياه والتنمية الحضرية في الضفة الغربية
	3.00		تمويل خاص
	15.00		المجموع

V. التنفيذ

منذ سريان فعالية هذا المشروع، فقد جرى باستمرار تصنيف الهدف التنموي للمشروع الأصلي والتقدم المحرز في عملية التنفيذ بوصفهما "مريضين". بالإضافة إلى ذلك، فقد كانت تصنيفات الضمانات البيئية والاجتماعية مرضية أيضاً، وكذا كانت تصنيفات أعمال التوريد والإدارة المالية. كما عمل هذا المشروع أيضاً على تحفيز السياسات التشغيلية OP 4.01 (التقييم البيئي) والسياسة التشغيلية OP 4.09 (إدارة الآفات). ومع ذلك، فقد نجحت كافة المشاريع الفرعية التي يجري تنفيذها حالياً

بالامتثال مع وضع فئة التصنيف "ب". علاوة على ذلك، يتم إحراز تقدم جيد في تنفيذ متطلبات الضمانات التي يشترطها البنك الدولي. كما تعتبر آلية فرز المشاريع على مستوى المشاريع الفرعية، وصياغة خطة الإدارة البيئية، وإجراءات التنفيذ، والإشراف وتقديم التقارير مرضية، مع تقديم التقارير المرحلية الربعية في الوقت المناسب. وسيتم في إطار منحة التمويل الإضافي تطبيق إجراءات مبسطة للتوريد بالإضافة إلى تطبيق خيار التمويل بأثر رجعي بحسب الفقرة 12 من وثيقة السياسات التشغيلية OP/BP 10.00. كما يجري العمل باستمرار على رصد المواثيق القانونية، التي تكون غالبيتها متكررة، والامتثال لها.

VI. السياسات الوقائية (بما في ذلك المشاورات العامة)

لا	نعم	سياسات الحماية التي حددها المشروع
	X	التقييم البيئي OP/BP 4.01
X		الموائل الطبيعية OP/BP 4.04
X		الغابات OP/BP 4.36
	X	إدارة الآفات OP 4.09
X		الموارد الثقافية المادية OP/BP 4.11
X		الشعوب الأصلية OP/BP 4.10
X		إعادة التوطين غير الطوعي OP/BP 4.12
X		سلامة السدود OP/BP 4.37
X		المشاريع على الممرات المائية الدولية OP/BP 7.50
X		المشاريع في المناطق المتنازع عليها OP/BP 7.60

تعليقات (اختياري)

VII. نقاط الاتصال

بنك الدولي

جهة الاتصال: بجورن فيليب

المسمى الوظيفي: متخصص في الأماكن المدنية

هاتف: / 5366+6514

البريد الإلكتروني: bphilipp@worldbank.org

المقترض/ الزبون/ المستلم

الاسم: منظمة التحرير الفلسطينية
جهة الاتصال: ليلى صبيح
المسمى الوظيفي: 2973328
هاتف: 0599111731
البريد الالكتروني: lsbah@yahoo.com

الوكالات المنفذة للمشروع
الاسم: صندوق تطوير واقراض البلديات
جهة الاتصال: عبد المغني نوفل
المسمى الوظيفي: المدير
هاتف: 6610-296-2-970
البريد الالكتروني: abednofal@mf-palestine.org

VIII. لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال ب:

البنك الدولي
شارع H 1818، مدينة نيو يورك
واشنطن، 20433
هاتف: (202) 458-4500
فاكس: (202) 522-1500
الموقع الالكتروني: <http://www.worldbank.org/infoshop>